الأهرام

• احتمالات قيام حرب بسبب المياه فى المنطقة مستبعدة

• حجز مياه النيل معناه غرق أرض السودان

• الدكتور عبدالهادى راضى

حركة المياه فى داخلها والامطار المتساقطة عليها .. فظروف السودان لاتمكنها من تخزين كميات كبيرة من المياه .. ذلك لأن هذا يتطلب انشاء سدود أو اقامة خزانات ضخمة واقامة مثل هذه الانشاءات تتطلب معرفة تكنولوجية وعلمية كبيرة وأموالا باهظة .. وهذه امكانيات لاتتوافر للسودان .. وبالتالى فانه ليس لدى السودان القدرة الفعلية لتنفيذ ماتهدد به من منع وصول المياه الى مصر .. وهنا يحضرنى مثال بسيط جدا وهو ان الأعوام التى يأتى فيها فيضان نهر النيل مرتفعا يغرق الكثير من المناطق والأراضى بالسودان .. فاذا كانت لديهم امكانية حجز المياه .. لكانوا فعلوا هذا لمنع الخطر عن بلادهم لحمايتها من الغرق الذى يصل الى العاصمة الخرطوم ..

لذلك فالمياه تصل بطبيعتها الى مصر لعدم وجود امكانية لتخزينها فى هذه المناطق .. الى جانب ان الخزانات المنشأة حاليا بالسودان لاتسمح باستيعاب اكثر من ٧ مليارات متر مكعب من المياه أثناء فترة الفيضان .. وحجم الفيضان ضخم جدا حيث انه من الممكن ان يصل الى ١٠٠ مليار متر مكعب فى السنوات المرتفعة فأين سيذهب هذا الفائض الضخم من المياه !!

تهديدات غير واقعية

معنى ذلك ان السودان اذا ماحاولت حجز مياه الفيضان عن مصر سيلحق بها الضرر قبل ان يصيب مصر ؟

— قال الدكتور عبدالهادى راضى مؤكدا : بالتأكيد اذا ماحاول السودان تنفيذ تهديداته لمصر سيلحق الضرر ببلاده قبل ان يضر غيره .. لانه كما ذكرت ليس لديه امكانية للتخزين وبالتالى سيعرض أرضه للغرق .. ويضيف وزير الأشغال : حتى بالنسبة للتفكير المستقبلى لبناء خزانات فى السودان .. فأمامهم احتمالات إما تعلية خزان « الروصيرص » أو انشاء سد « الحمداب » وهذا يجعله يستوعب ٣ مليارات متر مكعب اضافية ـ ثم يتوقف الوزير للحظات ليقول : مع ملاحظة ان هذه الاضافة مازالت فى اطار حصة السودان من مياه نهر النيل التى تصل الى ١٨,٥ مليار متر مكعب .. ولكن نظرا لعدم وجود خزانات كافية فهو لايستخدم منها سوى ١١ مليار متر مكعب .. وحتى مع تعلية خزان « الروصيرص » لن يستوعب حصته بالكامل .. وبالنسبة لخزان « حمداب » فلقد صمم للتنفيذ على المدى الطويل بهدف توليد الكهرباء وري بعض الزراعات البسيطة وهذا الخزان لن يستوعب اكثر من مليار متر مكعب .. معنى ذلك امكانيات السودان فى التخزين الحالية من خلال الأربعة خزانات الموجودة بالفعل والمستقبلية التى تحدثنا عنها لن تستوعب اكثر من ١١ مليار متر مكعب من حصة السودان من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الفيضان .. فكيف سيحجز عن مصر حصتنا من الفيضان التى تصل الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب اذا كان حتى الآن لايستطيع تخزين حصة السودان بالكامل !

ويستطرد الدكتور عبدالهادى راضى :

— هذا من الناحية الفنية .. اما من الناحية الواقعية والتاريخية فمنذ القدم ومصر تعمل لصالح الشعب السودانى والشعب المصرى معا .. وعندما بدأت مصر التفكير فى استكشاف اعالى النيل تحرك المهندسون المصريون لاستكشاف المنابع والتعرف على خريطة المياه وتسجيل تصرفات المياه ومناسيبها وانشاء محطات للقياس .. كل هذا كان يتم لصالح الشعبين المصرى والسودانى .. هذا الى جانب ان المهندسين المصريين هم الذين انشأوا جميع مرافق الرى بالسودان وأهمها خزان « جبل الأولياء » وخزان « الروصيرص » وتم ذلك بدون مقابل ..

— ايضا هناك أمر هام وهو ان اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان التى يهدد السودان بالانسحاب منها الآن .. قدمت للسودان اكثر ما قدمت لمصر ..

وكيف ؟

— لأن حصة السودان من مياه نهر النيل قبل الاتفاقية كانت لاتتعدى ٤ مليارات متر مكعب من المياه .. فجاءت الاتفاقية لترفع حصة السودان الى ١٨,٥ مليار متر مكعب اى اضافت لحصتها ١٤,٥ مليار متر مكعب بزيادة نسبتها ٤٠٠ ٪ بينما حصة مصر قبل الاتفاقية كانت ٤٨ مليار متر مكعب ووصلت بعد الاتفاقية الى ٥٥,٥ مليار متر مكعب بزيادة ٧,٥ مليار متر مكعب اى بنسبة ١٣ ٪ فقط .. إذن من الواضح جدا ان اتفاقية ٥٩ جاءت لصالح السودان اكثر من مصر .. هذا الى جانب أن السودان تعد دولة مصب وليست دولة منبع للنيل مثلها فى ذلك مثل مصر تماما فاذا ماحاولت ان تنفذ تهديدها وتمنع المياه عن مصر ـ وهذا مستحيل فنيا وعمليا ـ فإنه من الممكن لدولة أخرى من دول المنبع أن تفعل بالسودان ماتريد هى ان تهدد به مصر .. خاصة وأن السودان مناطق الامطار بها قليلة ولذلك تعتمد على مياه النيل اعتمادا كبيرا مثلها مثل مصر .

حتى الحرب لاتلغى الاتفاقية

● الم تتضمن اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان نصوصا تضمن حقوق كل منهما فى نهر النيل وعدم تهديدها او الاعتداء عليها ؟

— قال وزير الأشغال موضحا :

اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان حول مياه النيل تسمى فى القانون اتفاقية عينية ـ وهذا النوع خاص بالحدود الخاصة بالدول أو المياه ـ والاتفاقية العينية لايجوز الغاؤها من طرف واحد تحت اى ظروف حتى فى حالة الحرب بين الدولتين .. فلابد من موافقة الدولتين والا اصبحت العملية فوضى .. ولكن من الممكن اذا ما أرادت احدى الدولتين تعديل بنود الاتفاقية أو مناقشتها من جديد عليها أن تتقدم بطلب للدولة الأخرى فيجتمع ممثلون للدولتين ليبحثوا هذا التعديل الذى لايتم الا بموافقة الطرفين .. وللعلم فان اتفاقية ٥٩ بين مصر والسودان قد تفرغ لبحثها ووضع بنودها الرئيس جمال عبدالناصر ١٤ يوما متصلة مع اسماعيل الأزهرى رئيس وزراء السودان فى ذلك الوقت ..

● وماهى العقوبات التى يفرضها القانون الدولى فى حالة اذا ماحاولت احدى الدولتين الغاء اتفاقية دولية من طرف واحد ودون الرجوع للدولة الأخرى كما هو الوضع مع السودان الآن ؟

— فى هذه الحالة هناك اجراءات دولية متعارف عليها تتم فى هذه الحالة .. وهى تتدرج بداية من قرارات الجامعة العربية ومنظمة الأمم الافريقية ثم الأمم المتحدة .. وهى قرارات ملزمة من المجتمع الدولى للدولة المخالفة .. فاذا لم تلتزم هذه الدولة .. فمن حق الدولة الأخرى ان تستخدم القوة فى الحفاظ على حقوقها وهذه مسألة محسومة دوليا .

عقوبات المجتمع الدولى

● وماهى حدود استخدام القوة بالنسبة للدولة المعتدى عليها ؟

— استخدام القوة فى اطار القانون الدولى والمجتمع الدولى فعلى الدولة التى تريد دولة اخرى الاعتداء على حقوقها فى اتفاقية دولية ان تستعيد حقوقها كاملة بالقوة وبالاسلوب الذى تراه مناسبا لها .. وهذا اجراء متبع فى جميع بلاد العالم .. ولذلك لابد أن تعلم السودان ان العملية ليست سهلة كما تتصور .. ولاتستطيع دولة ان تهدد وتتوعد على هذا النحو دون ان يكون لديها الخبرة والمعرفة القانونية والفنية .. ايضا المفروض ان الأمور التى تتعلق بالاتفاقيات الهامة الحساسة الحديث عنها يكون حديثا مسئولا ليعلم مدى المسئولية التى سيحملها لبلاده .. والأخ الترابى ليس مسئولا ليتحدث فى مثل هذه الأمور الخطيرة .. فهو لايمثل الدولة او النظام السودانى حتى تؤخذ تصريحاته مأخذ الجد .. وبالتالى مصر لم ترد على ماتردد من تصريحات الا لتعرف الاخوة السودانيين حجم وخطورة مايتحدثون عنه .. واعتقد اى مسئول فى السودان سوف يتحدث بطريقة اخرى اكثر وعيا وانضباطا .. وعلى كل الأحوال لابد أن يعلموا جميعا ان اتفاقية مياه نهر النيل هى الخط الأحمر الذى لايمكن تجاوزه لانه يتعلق بحياة شعب بأكمله بل وحياة أجيال قادمة .

— هل هناك اتفاقيات مماثلة بين مصر وباقى دول حوض نهر النيل تضمن حقوق مصر فى حماية حصتها فى النهر ؟

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الأهرام

— وقال الدكتور عبدالهادى راضى على الفور :

بالتأكيد هناك اتفاقيات دولية مبرمة بين مصر وجميع دول حوض النيل .. ولعل اهم هذه الاتفاقيات اتفاقية عام ١٩٠٢ مع اثيوبيا واتفاقية ١٩٢٩ مع دول الهضبة الاستوائية وهذه الدول تحترم الاتفاقيات وعلاقتنا بها على افضل مايكون .

حرب المياه

● لقد قال « عرنون سوفير » الاستاذ الاسرائيلى بجامعة حيفا ان حرب المياه قد تنفجر فى الشرق الأوسط فى التسعينات ذلك لأن كل دولة ستحاول الاستيلاء على ماتمتلكه الدول الأخرى من حصص مياه .. فما تعليقكم على هذا القول ؟

— بعد لحظات من الصمت أجاب وزير الأشغال اعتقد ان هذا الأستاذ الاسرائيلى يتحدث عن بلده .. أو المنطقة التى تقع فيها دولته ولكنه لايتحدث عن حوض النيل .. ولكن بالنسبة لمنطقة حوض النيل فى تقديرى لاتوجد اى احتمالات او توقعات لقيام حرب بسبب المياه على الاطلاق .

● ايضا هناك تساؤل حول المشروعات التى تدرس الآن لتقام فى اعالى النيل فى اثيوبيا من جانب اسرائيل او ايطاليا او غيرهما .. نحن نعلم انها مازالت حبرا على ورق فهل هناك احتمال لتنفيذها ؟ واذا ماحدث ذلك فهل هناك قانون لحماية حقوقنا فى النهر التى ستتاثر بلاشك من اقامة مثل هذه المشروعات ؟

— نحن نضع كافة الاحتمالات اذا ماحدث تفكير فى تنفيذ مثل هذه المشروعات فى اعالى النيل .. ولدينا موقف ثابت منها .. ولكن لابد ان نتذكر ان هناك اتفاقيات دولية قائمة بيننا وبين اثيوبيا .. وهذه الاتفاقيات تقر مبدأ اساسيا وهو مبدأ التشاور بين البلدين قبل القيام بأى عمل يتعلق بمياه نهر النيل .. بمعنى انه لابد من ان

تتشاور الدول المعنية قبل تنفيذ المشروع المقترح على النيل .. واذا ماكان فى هذا المشروع مايتسبب فى احداث مشاكل او اضرار لأى طرف .. لابد من تلافيها وان يعاد التخطيط للمشروع فى اطار تحقيق الصالح العام لجميع الأطراف .. وكل هذا متضمن بنود الاتفاقيات الدولية بيننا وبين دول حوض النيل .. أيضا على مستوى الاتفاقيات الثنائية بين مصر ودول حوض النيل هناك تعهدات ومواثيق بيننا وبينهم بأنه لايتم اى عمل خاص بالنيل الا بالتشاور بين جميع الأطراف حتى يكون عملا ايجابيا لصالح الجميع ولايؤثر سلبيا على اى دولة .. وهذا اتفاق قائم وتعمل جميع الدول المشتركة فى حوض النيل من خلاله وتحترمه تماما ..

● حصة مصر من مياه النيل ٥٥,٥ مليار متر مكعب فما هى النسبة التى تمثلها هذه المياه من موارد مصر المائية ؟

— قال وزير الأشغال مصححا : هذه الحصة هى كل موارد مصر المائية فمصر ليس لديها اى مصادر اخرى للمياه سواء امطار أو غيرها .

● وماذا عن المياه الجوفية التى اعلن الترابى انها البديل لمصر عن مياه النيل وان كمياتها محدودة ولاتكفى ؟

— المياه الجوفية من النيل ايضا فهى ليست مورد مياه قائما بذاته .. فعندما نستخدم المياه الجوفية .. فنحن نعيد استخدام مياه النيل .. وبمعنى أوضح انه اذا ماتوقف تدفق مياه نهر النيل على الاراضى المصرية فلن يكون هناك مياه جوفية .. لأن المياه الجوفية تتجمع نتيجة لفواقد مياه الرى والتسرب من الترع والنيل .. وهذا ان دل على شىء فانما يدل على مدى الدقة والمعرفة العلمية فى التصريحات التى صدرت من الدكتور الترابى .

توقف المشروعات

● وما هو الموقف بالنسبة للمشروعات المشتركة بين مصر ودول حوض النيل لاستغلال وتنمية فواقد مياه النيل ؟

— المشروعات المشتركة ما زال جزء كبير منها فى إطار المقترحات المستقبلية لتنمية موارد مياه النيل .. وتقوم اساسا على ما يسمى باستقطاب فواقد حوض النيل .. وهذه المشروعات يقع معظمها فى جنوب السودان .. ولقد بدأنا بالفعل فى تنفيذ مشروع منها يسمى بمشروع « قناة جونجلى » وكان من المفترض أن ينتهى العمل به عام ٨٣ ولكن نتيجة للظروف السياسية والعسكرية فى جنوب السودان توقف العمل بالمشروع بعد ان تم إنجاز ٧٠ ٪ منه .. واستئناف هذا المشروع مرهون بتحسن الظروف فى هذه المنطقة .. ونرجو أن يحدث هذا قريبا .. لأن هذا المشروع سيعمل على توفير ٤ مليارات متر مكعب من المياه .. كان من المتفق عليه أن تتقاسمها مصر والسودان .. وهناك مشروعات أخرى مقترحة مثل بحر الغزال .. والتخزين فى « البرت » وكلها مشروعات لتنمية مياه نهر النيل وزيادة إيراده لصالح شعبى مصر والسودان مع العلم أن كل هذه المشروعات تتم فى إطار اتفاقية ٥٩ التى تنص أن تدفع السودان نصف التكاليف على أن تدفع مصر النصف الآخر وأن تتقاسما العائد من المياه بالنصف .. وكل هذه المشروعات متوقفة للأسف نتيجة للظروف السياسية فى السودان ..

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية